جدول رقم (٢) ــ قطاع غزة وشمال سيناء :
اغراض الميزانية (المخصصات بالنسبة المئوية)(٤٦)

الاغراض	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
اغراض اقتصادية	١٤،٧	١٩،٧	٣١،٦
اغراض اجتماعية	٥٧،٠	٥٦،٣	٣٩،٩
اغراض ادارية			
وشؤون اخرى	٢٨،٣	٢٤،٠	٢٨،٥
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ان العامل الاساسي في تبديل النسب، كما يذكر تقرير الحكم العسكري(٤٧)، يرجع الى ارتفاع نسبة العاملين بحيث امكن تحويل قسم من المبالغ المصروفة في المعونة الاجتماعية سابقا الى اثنية في المجال الاقتصادي.

اما بالنسبة للاستثمارات فيذكر التقرير أن الحكم العسكري قدم في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ قروضا وتسهيلات مصرفية للصناعيين في الضفة الغربية بمقدار (٨،٢٦٣،٣٠٠) ليرة اسرائيلية مقابل (٧،٨٢٥،٩٠٠) لسنة ١٩٦٨ ــ ٦٩ على ان تصرف هذه المبالغ في انشاء صناعات جديدة وتوسيع الصناعات القائمة(٤٨). وقدم لمئة مزارع في الضفة في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ قروضا بلغ مجموعها (١،٥٠٠،٠٠٠) ليرة اسرائيلية فارتفع بذلك مجموع القروض التي قدمها الحكم العسكري للمزارعين في الضفة منذ الاحتلال الى (٣) ملايين ليرة(٤٩). وتعكس القروض المقدمة للصناعيين والمزارعين في غزة في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ زيادة كبيرة في الاهتمام الذي يوليه الحكم العسكري لانعاش الاوضاع الاقتصادية في القطاع بأقصى سرعة ممكنة . اذ قدم الحكم العسكري للمزارعين في السنة المذكورة قروضا بمقدار (٦،٢) مليون ليرة اسرائيلية(٥٠)، وقدم للصناعيين قروضا بمقدار (٤) ملايين ليرة مقابل (١،٢) مليون ليرة اسرائيلية للسنة المالية ١٩٦٨ ــ ٦٩(٥١).

ان هذه الارقام بحد ذاتها ليست كبيرة . ولكن اذا اضفنا اليها الاستثمارات الخاصة والاستثمارات في المجالات الاخرى(٥٢)، واضفنا العدد الكبير من عمال المناطق المستخدمين في اسرائيل بأجر صاف متوسط للعامل غير الفني مقداره (١١) ليرة اسرائيلية في اليوم الواحد ، واضفنا الجسور المفتوحة لتصريف المنتوجات الزراعية والصناعية في الاسواق العربية واستقبال الحوالات المالية من الاقرباء العاملين في الخارج ومبالغ الحكومة الاردنية المرسلة ، واضفنا العادات الشرائية المتواضعة لسكان المناطق ، فان التأثير الاجمالي لكل هذه العوامل لا بد وان يكون بالضرورة انتعاش اقتصادي ملموس وارتفاع كبير في نسبة العمالة والعاملين وارتفاع في معدلات الاجور(٥٣).

وقبل أن ننتقل للحديث عن التوجه الثاني المعنيين باثباته للجهد الاقتصادي لسلطة الاحتلال في المناطق المحتلة ، نمر بسرعة على برامج التدريب المهني ، فنذكر ان مراكز التدريب المهني في الضفة خرجت في عام ١٩٦٨ ــ ٦٩ (٤٣٠) عاملا فنيا، وفي عام ١٩٦٩ ــ ٧٠ (١،٢٦٠)(٥٤). بينما خرجت مراكز التدريب المهني في القطاع، وعددها ستة (٣٩٠) عاملا فنيا السنة المالية ١٩٦٨ ــ ٦٩ و(٣٥٠) في ٦٩ ــ ٧٠(٥٥).

توجهات الجهد الاقتصادي
ربط الاقتصادين

التوجه الثاني للجهد الاقتصادي الاسرائيلي المعنيين بايضاحه هو ربط اقتصاد المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي عن طريق المبادلات التجارية ، والعمل العربي في اسرائيل ، والاستثمار اليهودي في المناطق وعن طريق تخطيط زراعي يحول المنتجات الزراعية في المناطق المحتلة الى منتوجات ملائمة للاحتياجات المحلية واحتياجات اسرائيل بالدرجة الاولى . وقد اوردنا اعلاه الارقام المتعلقة بحجم العمل العربي في اسرائيل ، واوردنا جزءا من الارقام المتعلقة باستثمارات الحكم العسكري ... ونذكر الان بسرعة جانبا اخر من الاستثمار اليهودي متمثل في عقود العمل الوسيطة (subcontracting) التي تنتج بموجبها مؤسسات عربية في المناطق مصنوعات لحساب مؤسسات صناعية اسرائيلية تقدم لها المواد الخام او المواد شبه الجاهزة(٥٦).

ان القطاع انتج في السنة المالية ١٩٦٩ ــ ٧٠ لصالح مشروعات اسرائيلية ما قيمته (٤٥٠) الف ليرة اسرائيلية مقابل (١٥٠،٠٠٠) لسنة ١٩٦٨ ــ ٦٩ . وانتجت الضفة الغربية ما قيمته (١،٣٨٥،٠٠٠) ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٩ مقابل (٨١٠،٠٠٠) في عام ١٩٦٨(٥٨).

ان الجهود المبذولة لربط اقتصاد المناطق بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، وطبيعة العلاقات بين الاقتصادين ، تبدو كاوضح ما يكون ، في ارقام التبادل التجاري بين المنطقتين . فيما يلي لوحتان بارقام التجارة الخارجية بين الضفة والقطاع للسنتين ١٩٦٨ و١٩٦٩ :